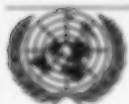


United Nations

A/HRC/35/29/Add.3



General Assembly

Distr.: General

31 May 2017

Arabic/English only

Human Rights Council

Thirty-fifth session

6-23 June 2017

Agenda item 3

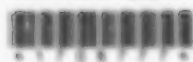
Promotion and protection of all human rights, civil,
political, economic, social and cultural rights,
including the right to development

Report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice on its mission to Kuwait: comments by the State

Note by the Secretariat

The Secretariat has the honour to transmit to the Human Rights Council the comments by the State on the report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice on its visit to Kuwait.

GE.17-08777(E)



Please recycle



Report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice on its mission to Kuwait: comments by the State*

1. We would like to express our gratitude to the Chair-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice, for her positive response to the invitation to visit the State of Kuwait in order to take stock of all the achievements that have been accomplished regarding issues related to discrimination against women in law and in practice.

2. The invitation addressed by the State of Kuwait to the Chair-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice, in addition to all the measures that have been undertaken with the aim of facilitating her visit, are a clear indicator of the genuine importance that the State of Kuwait attaches to the issues related to discrimination against women in law and in practice. In this regard, the Government of State of Kuwait expresses the hope that the comments it has presented be included as an indivisible part of the report to be submitted to the Human Rights Council for its consideration, in accordance with article 8 (d) of the Code of Conduct for Special Procedures Mandate-holders of the Human Rights Council.

3. Moreover, the aforementioned invitation derives from the dedication of the State of Kuwait to promote and protect human rights, particularly to cooperate with the Special Procedures of the human Rights Council, as well as in response to the recommendation it had endorsed during the Universal Periodical Review, under the terms of which the State was encouraged to welcome and facilitate such visit.

4. On the basis of a constructive dialogue, we would like to present you with the comments of the State of Kuwait regarding the unedited report of the Chair-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice.

5. First, and prior to developing the content of our comments, we would like to underline that many recommendations and concluding observations indicated in the results of the report of the Chair-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice, to the State of Kuwait, have been addressed and are in the process of being implemented, inter alia, item 101 (b) and (c); item 102 (a), (b) and (c); item 103 (a); item 104 (e), (f), (g), and (h); item 106 (b). Also kindly note that the implementation of the remaining recommendations and concluding observations is currently under examination.

6. As with regards to the comments of the State of Kuwait on a number of items in the report of the Chair-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice, subsequent to her visit to the State of Kuwait, we would like to state the following:

- بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (9) نود التوضيح بأن اول زيارة من قبل أصحاب الولايات الخاصة كانت للسيد موريس غاليلي اهانانزو المقرر الخاص المعنى بأشكال المعاصرة

* Reproduced as received.

للعنصرية والتمييز العنصري وازدواج الأجناس والتعصب المتصل بذلك خلال الفترة 17-27 نوفمبر 1996، وليس المقررة الخاصة بالاتجار بالبشر.

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (14) إن دستور دولة الكويت يرسى أساساً متيناً لمكافحة التمييز ضد المرأة، إذ يكرس مبدأ المساواة في المادة (29) منه التي تنص على أن (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين).

وتأسيساً على ذلك فقد قضت المحكمة الدستورية في حكمها الصادر في الطعن رقم 20 لسنة 2009 برفض الطعن في الدعوى المرفوعة ببطالان قبول ترشح وإعلان فوز عضوتين من أعضاء مجلس الأمة في انتخابات عام 2009 واستندت في حكمها على أن النص المعدل الوارد في القانون رقم 17 لسنة 2005 بأن " يشترط للمرأة في الترشيح والانتخابات الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية" يعتبر وفقاً لمضمونه من النصوص التوجيهية والتي لا يقصد بها الإلزام والوجوب وهو ما يجد صده في ما أورثته المذكرة الإيضاحية للقانون في هذا المقام من أنه جاء حرصاً من المشرع على العادات والتقاليد التي جُبل عليها المجتمع الكويتي.

واستناداً لما جاء في الحكم السابق.. فإن إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية تلتزم بالمبادئ التي أرستها المحكمة الدستورية العليا من خلال تمكين المرأة الكويتية من حقها في الترشح والانتخاب دون تقييدها بشرط معين أسوة بالرجل، ويثبت ذلك أنه لم تتقدم أي مواطنة كويتية انطبقت عليها الشروط العامة للترشح للانتخابات بدعوى أمام القضاء تدعي فيها عدم تمكينها من ممارسة حقها في الترشح للانتخابات مجلس الأمة.

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (16) تشير إلى أن القانون رقم 2 لسنة 2011 حينما قرر للمرأة الأحقية في منحها قرض عقاري لم يقصر على شراء الشقق فقط، بل أعطاها حق شراء العقار وكذلك البناء ويظهر ذلك جلياً من خلال نص المادة (28) مكرر " يقدم بنك الائتمان الكويتي قروضاً بلا فوائد وبها لا يجاوز القرض الإسكاني بغرض توفير السكن الملائم إلى كل من المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً باتناً أو الأرملة ولأي منهن أولاد، إذا لم تتوافر فيهم شروط الأسرة المستحقة للرعاية السكنية " وجاءت المادة (28 مكرر أ/3) الحالات الأخرى من المرأة الكويتية، وهي المرأة الكويتية المطلقة طلاقاً باتناً والمرأة الكويتية الأرملة وليس لأي منهن أولاد ، والمرأة الكويتية غير المتزوجة إذا بلغت أي منهن الأربعين سنة وامرأتين من ذوات

القريب ، وبذلك قد كفلت الدولة للمرأة بكافة طوائفها بل حصلت على أكثر مما حصل عليه الرجال فلا يجوز لرجلين من ذوى القربى الحصول على رعاية سكنية مستقلة وذلك لأن الزواج والطلاق بيد الرجل ويبدد تشكيل الأسرة بما يؤكد حرص الدولة على حصول المرأة الكويتية على كافة حقوقها تطبيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (23) فتجدر الإشارة إلى أن قانون الأحوال الشخصية بدولة الكويت قد منح الزوجة عدة آليات للتأكد من كفاءة الرجل وتناسب سن الزواج وملائمته لها وذلك طبقاً لنصي المادة 34 والتي نصت على أنه (يشترط في لزوم الزواج أن يكون الرجل كفأً للمرأة وقت العقد، ويثبت حق الفسخ لكل من المرأة ووليها عند فوات الكفاءة)، كما نصت المادة 36 من ذات القانون على أنه (التناسب في السن بين الزوجين يعتبر حقاً للزوجة وحدها) كل ذلك بالإضافة إلى تطلب المشرع الكويتي أخيراً إجراء فحص طبي للمقبلين على الزواج للتثبت من خلو كلا الطرفين من موانع الزواج العضوية والنفسية.

وقد أشرط القانون رضاه المرأة عند انعقاد الزواج، وذلك ما تضمنه قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1969 في المواد رقم (28، 29) باشتراط موافقة الولي والمولى عليها في زواج البكر، أما الثيب أو من بلغت الخمسة والعشرين فالرأي لها ولكن لا تبأشر العقد بنفسها بل عن طريق وليها.

وجدير بالذكر أن دولة الكويت لم تسجل أية حالات زواج للمرأة خلال عام 2015 لمن لم تبلغ من العمر 15 سنة ميلادية كاملة.

• بالنسبة الى ما رُود في الفقرة (24) فإن مسألة الولاية على الأبناء طبقاً لأحكام القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية قد نظمها المواد الرقمية (208-212) حيث نصت على أن يخضع للولاية على النفس الصغير والصغيرة إلى أن يبلغا شراً، أو يتما الخامسة عشرة من العمر، عاقلين، وتكون الولاية على النفس للأب، ثم للجد العاصب، ثم للعاصب بنفسه حسب ترتيب الإرث، بشرط أن يكون محرماً، كما تضمن التخصيص على أنه مع مراعاة أحكام الحضانة يقوم الولي على النفس بالإشراف على شئون المحضون وحفظه، وتربيته، وتعليمه وأعداده إعداداً صالحاً.

علماً بأن دولة الكويت وفقاً لما جاء بنص المادة الثانية أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، كما أشارت المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، إلى أن هذه المادة لم تقف عند حد النص على أن "دين الدولة الإسلام"، بل نصت كذلك على أن الشريعة الإسلامية بمعنى الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، وعلى ذلك فإنه يتبين أن المشرع الكويتي يقع على عاتقه الالتزام بالأحكام الشرعية.

- بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (26) جاء النص في المادة (89) من قانون الأحوال الشخصية " لا يكون نشوزاً خروج الزوجة لما هو مشروع، أو لعمل مباح مالم يكن عملها منافياً لمصلحة الأسرة". فمن هذه المادة يتبين لنا الآتي:
 - 1- جاء النص مدافعاً عن حقوق المرأة، ولذلك ذكر بأنه "لا يكون نشوزاً خروج الزوجة لما هو مشروع أو لعمل مباح" وذلك منعاً للانتقاص من حق المرأة الثابت في المواد القانونية والدستور والتأكيد على حريتها.
 - 2- وذكر في تكملة النص للمادة (89) " مالم يكن عملها منافياً لمصلحة الأسرة ". وهو ما تم التطرق إليه في المذكرة، بمعنى أن النص جاء دفعاً للضرر ويصب في مصلحة الجمع وليس الفرد وبذلك تتنفي هيمنة الرجل في هذه الجزئية.
 - 3- تم التطرق في الفقرة 26 أعلاه "الأمر الذي قد يفسر بطريقة تعوق استقلالية المرأة". مما يفيد بعدم التأكيد من مضمون النص والحجبة التي يرمي إليها، بأن يكون منتقاصاً من استقلالية المرأة من عدمه، وكما أنه في المذكرة التفسيرية لقانون الأحوال الشخصية تم توضيح محتوى النص بأنه "وبناء على هذا، وعلى العرف، صيغت هذه المادة، ولوحظ فيها أنه إذا طرأت أسباب تجعل استمرار عمل الزوجة متناقياً مع مصلحة راجحة لجميع الأسرة، فإن خروج الزوجة للعمل في هذه الحال يعتبر نشوزاً" فبذلك تم التوضيح بأن نص المادة جاء حفاظاً لجميع الأسرة، كما تم ذكره في المذكرة التفسيرية، وبذلك تحقيق لمصلحة الجميع وليس الفرد، وفي هذا تأكيد لأهمية الأسرة مما يستبعد جوانب الهيمنة والتهميش لحقوق المرأة في هذا النص ويرفع مستوى أهمية الأسرة والمجتمع.

- بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (27) جاء النص في المادة (22) من قانون العمل " لا يجوز تشغيل النساء ليلاً في الفترة ما بين العاشرة مساءً والسابعة صباحاً، وتستثنى من ذلك

المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأهلية والمؤسسات الأخرى التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، على أن تلتزم جهة العمل في جميع الحالات المشار إليها في هذه المادة بتوفير متطلبات الأمن لهن مع توفير وسائل انتقالهن من جهة العمل وإليه. كما تستثنى من أحكام هذه المادة ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك. " وفي هذا النص تنظيم ومحافظة على حقوق المرأة ومراعاتها في مختلف جوانب العمل، ومحتوى النص أعمق وأعم من موضوع الأحكام التمييزية التي تحد من إمكانية عمل المرأة في الليل، وجاء منظماً لساعات العمل والفترة المحددة لعمل المرأة بها حفاظاً على أمنها وسلامتها وحقوقها ومراعاتاً لمصالحها، وكما استثنى بعض الأماكن التي يجب أن يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل،

وكما تتضمن المادة (23) من قانون العمل " يحظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحياً، كما يحظر تشغيلها في الأعمال الضارة بالأخلاق والتي تقوم على استغلال انوثتها بما لا يتفق مع الآداب العامة، وكذلك يحظر تشغيلها في الجهات التي تقدم خدماتها للرجال فقط. ويصدر بتحديد تلك الأعمال والجهات قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية لشؤون العمل والمنظمة المختصة". ففي هذا نص تم التطرق لجوانب العمل الشاقة التي من شأنها أن تضر في الصحة العامة للمرأة، ومن منطلق الحفاظ على صحتها تم منع العمل في الوظائف الضارة صحياً لها، وكذلك تم حظر تشغيلها في الأعمال الضارة بالأخلاق والتي تقوم على استغلال انوثتها بما لا يتفق مع الآداب العامة، وكما نرى بأنه من تنمية النص نستطيع أن نستوضح بأن المسألة لم تتناول الإشارة إلى الأخلاق والأنوثة فقط، وهو ما تم الإشارة إليه في المذكرة، بل كان المضمون أعم وأشمل ويهدف لمنع استغلال المرأة بما لا يتفق مع الآداب العامة، مما يعكس الحرص على كرامة المرأة والحفاظ عليها.

كما جاءت المادة (26) من قانون العمل لتنص على " تستحق المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل إذا كانت تقوم بنفس العمل".

- بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (28) نشير إلى أن العبارة الواردة بالتقرير بشأن المرسوم رقم 2016/378 حيث لا يوجد مرسوم بهذا الرقم والصحيح أن القرار الإداري رقم 842 لسنة

2015 هو الذي تولى تنظيم هذه المسألة، بالإضافة الى الحالات التي حددها القرار لانتقال العامل دون موافقة صاحب العمل، وفي حال تم الأخلال بأي بند من بنود عقد العمل من قبل صاحب العمل، يحق للعامل التقدم بشكوى مستحقات وطلب تحويل عمله الى وظيفة أخرى ويتم الموافقة على طلبه دون موافقة صاحب العمل، حيث تم تشكيل اللجنة العليا للمنازعات الفردية، والتي تم من خلالها الموافقة على انتقال 22574 عامل خلال الفترة من نوفمبر 2016 إلى مارس 2017 وهذه اللجنة تنتظر فقط في الحالات الخاصة التي تتطلب تسهيلات إضافية وسعياً لتحقيق مرونة أكبر لانتقال العمالة من وظيفة لأخرى. وذلك دون المساس بآليات الانتقال الأخرى حيث بلغ إجمالي عدد العمالة المنقولة من وظيفة إلى أخرى الفترة من نوفمبر 2016 إلى مارس 2017 بما يقدر 105190 عامل.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (29) فيما يتعلق بالحد الأدنى لأجور العمالة المنزلية: -

- فإن القرار الوزاري رقم (2016/2194) بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2015/68) بشأن العمالة المنزلية لم يحدد الحد الأدنى للأجور، إنما ورد ذلك في القرار الوزاري رقم (2016/2302) بشأن قواعد وإجراءات تنفيذ أحكام القانون رقم (2016/68) بشأن العمالة المنزلية حيث نصت المادة (3) منه على أن (يكون الأجر الأساسي الذي يتقاضاه العامل المنزلي ومن في حكمه بما لا يقل عن (60) دينار كويتي شهرياً).
- إلا أن قانون العمالة المنزلية سالف الذكر واللائحة التنفيذية المنظمة له قد وضعت كافة الضمانات المتعلقة بأجر العامل المنزلي وذلك على النحو التالي: -
- نصت المادة (19) من القانون رقم (2015/68) بشأن العمالة المنزلية على أنه (يقصد بالأجر ما يتقاضاه العامل المنزلي من الأجر الأساسي والمحدد في عقد العمل بين الطرفين على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور المحدد بالقرار الصادر من وزير الداخلية).
- وجاءت المادة (20) تنص على أن (يلتزم صاحب العمل بدفع الأجر المتفق عليه في العقد في نهاية كل شهر).
- وأكدت اللائحة التنفيذية سالف الذكر في المادة (12) منها على أن (يتقاضى العامل المنزلي أجره المحدد بعقد العمل في نهاية كل شهر على ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد بقرار من الوزير المختص وفقاً لنص المادة 19).

- يتضح من ذلك أن الأجر الذي يتقاضاه العامل المنزلي يتم تحديده وفقاً للعقد الثاني المبرم بينه وبين صاحب العمل والمتفق عليه مسبقاً وعلى طريقة سداده ويلتزم الطرفان بذلك، كما أنه حسب الواقع الفعلي فإنه لا يوجد عامل منزلي يتقاضى مبلغ (60) دينار كأجر شهري، وإنما تم تحديد هذا الأجر في القرار المشار إليه كحد أدنى للأجور لا يجوز الاتفاق على ما يقل عنه.

- علماً بأن الأجر الذي يتقاضاه العامل المنزلي لا يشمل (المأكل - المسكن - الملابس - نفقات العلاج - التعويض عن إصابات العمل) بل يلتزم بذلك صاحب العمل وفقاً لما جاء بالمادة (9) من القانون رقم (2015/68).

- بالإضافة إلى ما جاءت به المادة (8) من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (2016/2194) في الفقرة (4) منها والتي تلزم صاحب العمل بعدم خصم أية مبالغ من أجر العامل المنزلي.

● أما فيما يتعلق باحتجاز أصحاب العمل جواز سفر العامل المنزلي:-

- فإنه وفقاً للمادة (12) من قانون العمالة المنزلية سالف الذكر، يحظر على صاحب العمل الاحتفاظ بأي مستندات أو وثائق إثبات شخصية للعامل إلا بناء على موافقته.

● أما فيما يتعلق بمعاقبة أصحاب العمل الذين يصادرون جوازات سفر العمالة المنزلية:-

- وفقاً للقانون رقم (68) لسنة (2015) فإنه يحق للعامل المنزلي اللجوء إلى المحكمة المدنية للمطالبة بأي مستندات أو وثائق رسمية خاصة به احتجزت من قبل صاحب العمل وتلزم المحكمة صاحب العمل بتسليم تلك المستندات، وقد نظم القانون سالف الذكر هذه المسألة من خلال الآتي:-

المادة (35):-

(جميع المنازعات التي لا يتم التوصل إلى تسوية لها يجوز لأطراف العقد التوجه بشأنها إلى المحكمة المدنية لنظرها أمام الدائرة العمالية على وجه الاستعجال).

المادة (36): -

(جميع قضايا العمالة المنزلية التي يكون المدعي فيها العامل المنزلي تكون معفاة من الرسوم القضائية أمام جميع درجات التقاضي).

المادة (37): -

(يحدد رئيس الدائرة العمالية جلسة لنظر النزاعات المحالة إليه على وجه السرعة خلال شهر على الأكثر وعلى إدارة كتاب المحكمة إخطار الخصوم بميعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى خلال أسبوعين على الأقل).

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (30) فقد أشار التقرير الى مسألة موافقة الرجل مطلوبة لكي تتقدم المرأة بطلب الحصول على قرض الإسكان" فذلك غير صحيح، حيث يمنح بنك الائتمان الكويتي للمرأة الكويتية ممن تتوافر الشروط القروض بناءً على طلبها قروضاً بلا فوائد بغرض توفير السكن الملائم للفئات التي سبق ذكرها بالبند (16) أو سكناً ملائماً بقيمة إيجاريه منخفضة عوضاً عن تقديم القروض، ومن ثم فلها حق الخيار بين حصولها على قرض عقاري أو اختيارها بديلاً عنه وهو توفير مسكن ملائم بقيمة إيجاريه منخفضة. أما فيما ورد بشأن النساء الوحيدات دون سن الأربعين فهؤلاء مازالت فرصة الزواج قائمة أمامهن ولا سيما أنهن ما زلن في نطاق أسرة والدهن.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة رقم (31) فيما يتعلق بحق المرأة بنقل جنسيتها إلى أطفالها، فإنه وفقاً لنص المادة (3) من قانون الجنسية رقم (1959/15) يحق للمرأة الكويتية نقل الجنسية إلى أبنائها وفق الشروط التي جاءت بها المادة المشار إليها.

- وقد بلغ عدد أبناء الكويتيات الذين تم تجنيسهم خلال الفترة من (2003 - 2016) كالتالي: -
- عام (2003) تم تجنيس عدد (368).
- عام (2004) تم تجنيس عدد (916).
- عام (2012) تم تجنيس عدد (409).
- عام (2013) تم تجنيس عدد (50).
- عام (2015) تم تجنيس عدد (3).
- عام (2016) تم تجنيس عدد (181).

- أما فيما يتعلق بتعديل القانون بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة من خلال نقل المرأة الكويتية جنسيتها إلى زوجها أسوة بالرجل ، فإنه من المتعارف عليه عالمياً بأن الجنسية هي علاقة قانونية بين الفرد والدولة تدخل في صميم المسائل والأعمال المتعلقة بسيادة الدولة التي لها مطلق السلطات في تعيين من يكون متمتعاً بها أو في فرض ما تشاء من القيود على مواطنيها لأنها تمس التركيبة السكانية والحياة السياسية والاقتصادية، وقد تأكد هذا المبدأ في فتوى محكمة العدل الدولية الدائمة عام (1923) حيث أكدت على حق كل دولة بالاحتفاظ بحرية تشريع قوانين الجنسية، وأكد ذلك مؤتمر (لاهاي) المتعلق بتنازع قوانين الجنسية عام (1930)، حيث أن الدولة حين تسن تشريعاً ينظم الجنسية ويحدد شروطها ويبين إجراءاتها سواء بإثباتها أو الحصول عليها فإن ذلك لا ينزل من سيادتها لأنه صادرٌ عنها ويتعين احترامها وتنفيذها من جميع الجهات.

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (32) نود أن نشير إلى أن تجريم الاغتصاب الزوجي قد نصت المادة (126) من قانون الأحوال الشخصية أن كل من الزوجين أن يطلب التفريق بسبب إضرار الآخر به قولاً أو فعلاً بما لا يستطيع معه دوام العشرة، كذلك نصت المادة (127) من القانون ذاته والمعدل بالقانون رقم 29 لسنة 2004، على المحكمة أن تبذل وسعها للإصلاح بين الزوجين فإذا تعذر الإصلاح وثبت الضرر حكمت المحكمة بالتفريق بينهما بطلقة بائنة وإن لم يثبت الضرر عينت حكماً للتوفيق أو التفريق.

- وفيما يتعلق بمسألة رفض العنف فإن دولة الكويت تسعى لتحقيق الأمن والأمان والسلام وبذلك فهي ترفض رفضاً قاطعاً كل صور العنف وبأي شكل من الأشكال وقد تم التأكيد على ذلك في قانون الجزاء 129 رقم 31 لسنة 1970 ففي المادة 56 نصت على تجريم ومعاقبة كل من يستخدم القسوة ومن حالات العنف التي يمكن الإشارة إليها هنا:

- جرمت المواد (160-161-162-163-164) من قانون الجزاء ما يعرف بالعنف المنزلي وما يترتب عليه من أضرار واقعة على النفس الانسانية.

- أما في حالة وقوع العنف المنزلي فقد اتخذت دولة الكويت تدابير عدة تهدف على تشجيع الضحايا من النساء على إبلاغ أجهزة الأمن في حالة تعرضهن له أو للاعتداء الجنسي وفي هذا الصدد قامت وزارة الداخلية بإنشاء إدارة تحت مسمى الشرطة المجتمعية تهدف إلى متابعة الضحايا مع تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والإشراف على حل المشكلات الفردية

والصراعات والخلافات الأسرية وما بين الجيران بأساليب الوفاق الاجتماعي علماً بأن إدارة الاعلام الامني في وزارة الداخلية تقوم بنشر الوعي الأمني وبيان حقوق المواطنين ووقياتهم من الجريمة .

- وفي حالة ورود أية شكوى تتعلق بالعنف المنزلي لوزارة الداخلية فإن الاجراء الأول هو السعي لتحقيق التصالح بينهما حفاظاً على الروابط الأسرية وحماية للطرفين أو الأبناء من التصدع الاسري انسجاماً مع قيم الدين الاسلامي وتقاليد المجتمع الكويتي أما في حالة الرفض فإنه يتم إحالة الأمر الى المحكمة للفصل بها.

- **العنف ضد الأطفال:** إن ما تمت الإشارة اليه من عقوبات في حالة العنف المنزلي والمرأة نجده ينسحب ايضاً على حالة العنف ضد الاطفال في اشكاله سواء الجسدية أم الوجدانية ففي المدارس على سبيل المثال نصت اللوائح وقوانين العمل اضافة لما جاء في قانون الجزاء على رفض بل تجريم العنف والاستعاضة عنه بالوسائل التربوية في حالة حدوث أي قصور من قبل الطالب.

- أما فيما يتعلق بمشروع قانون شامل بشأن مكافحة العنف المنزلي فلقد قدم مؤخراً بعض السادة أعضاء مجلس الأمة اقتراح بقانون بشأن مكافحة العنف الاسري يتضمن تعريفاً بجرائم العنف الاسري وضرورة انشاء مراكز لإيواء ضحايا العنف الاسري وحماية المعرضين للعنف والجهات المتخصصة في نظر هذا النوع من الجرائم الى غير ذلك من المواد التي تضمن حقوق المعرضين للعنف الاسري وجاري الآن مراجعته من قبل الجهات المعنية في الدولة.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (33) إيماءً إلى ما نصت المادة (153) من قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 بأنه "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا، وفاجأ ابنته أو أمه أو أخته حال تلبسها بمواقعه رجل لها وقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو يواقعها أو قتلها معاً، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار"

وفي سياق الادعاءات بما تمثله تلك العقوبة على الجاني من عدم مساواة بين منح ذلك الرجل دون المرأة فإنه ينبغي التوضيح أن هذا العذر المخفف للعقوبة ليس مطلقاً في كافة الأحوال، بل يجب أن يتوافر إلى جانب أركان القتل العمدي ثلاثة شروط هي:

صفة الجاني:

بأن تقع عملية القتل من زوج المرأة الزانية، وقد مد المشرع نطاق التخفيف إلى الأب والأخ والابن لعلّة متوافرة بالنسبة إلى كل منهم كما هي متوافرة للزوج في فعل المرأة الزانية من فعل يتعلق بانتهاك عرضهم وشرفهم وما له من أثر جلل في نفوسهم.

مفاجأة المرأة الزانية في حالة تلبس بالزنا:

ويقصد بذلك أن يكون الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن قد فوجئ بفعل الزنا، ويقصد من هذا أن ما شاهده في الواقع (ارتكاب الزنا) جاء مخالفاً لما كان يعتقد بحفظ المرأة سواء كانت (الزوجة، الأم، الأخت، الأبنّة) لعرضه، عندئذ تتحقق علة التخفيف، وهي الانفعال النفسي الذي تثيره هذه المفاجأة، ويقصد بالتلبس بالزنا هنا مشاهدة المرأة الزانية في ظروف لا تجعل مجالاً للشك عقلاً في أن الجريمة قد ارتكبت فعلاً، أو على وشك الوقوع، ومقتضى ذلك أن يكون الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن قد شاهد حالة التلبس بنفسه، فلا يغني عن ذلك أن يكون غيره هو الذي شاهده تلك الواقعة وأخبره بها أيّاً كانت درجة الثقة في صدق أقواله، ويدخل تحديد توافر حالة التلبس في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع.

ارتكاب القتل في الحال:

حيث اشترط القانون أن يقع القتل في الحال أي في نفس الوقت الذي شوهدت فيه الزوجة متلبسة بالزنا، فهذا التزام هو الذي يتفق مع حكمة التخفيف، حيث يعتبر القتل حينئذ رد فعل للثورة التي اجتاحت نفسية الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن وحدهم، وهم فقط الذين يستفيدون من هذا العذر المخفف للعقوبة دون غيرهم، أما إذا أشارك معه أحد (لم تتوافر فيه صلة القرابة المذكورة أعلاه) في ارتكاب تلك الجريمة فيسأل عن جريمة القتل العمدي.

وتأسيساً على ما سبق فإن المشرع الكويتي لم يعفى مرتكب تلك الجريمة من العقاب بل عاقبه بالحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار، حيث أنه قد اعتبر مشاهدة حالة الزنا لما لها من أثار نفسية جسيمة على مرتكب تلك الجريمة كظرف مخفف للعقوبة، وحدد هذا الظرف المخفف بمجموعة من الضمانات تتمثل في مشاهدة ارتكاب الزنا، وأن يكون هناك فاصل زمني بين مشاهدة ارتكاب تلك الجريمة.

كما أنه ورعاية من المشرع للأسرة الكويتية فقد جاء بالمادة (197) من قانون الجزاء المشار إليه بأنه من حق الزوج المجني عليه في جريمة الزنا في منع إقامة الدعوى الجزائية على الزوج الزاني

رجلاً كان أو امرأة بشرط قبول المعاشرة الزوجية كما كانت، فضلاً عن حق الزوج في وقف سير الإجراءات في أي حالة كانت عليها ووقف تنفيذ الحكم النهائي.

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (34) فيما يتعلق بالسماح في حالات خطف الفتاة بالزواج طبقاً لنص المادة رقم (182) من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960، فتجدر الإشارة إلى أن تلك المادة لا تجبر النساء على الزواج حيث أشرط المشرع في تلك الحالة موافقة الولي الشرعي، كما أنه طبقاً لأحكام القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية فإنه يشترط في كل الأحوال موافقة المرأة على الزواج، وفقاً للمواد رقم (28، 29) باشتراط موافقة الولي والمولى عليها في زواج البكر، أما الثيب أو من بلغت الخمسة والعشرين فالرأي لها ولكن لا مباشر العقد بنفسها بل عن طريق وليها.

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (36) فتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لنص المادة الثانية من دستور دولة الكويت التي نصت على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ونظراً لما ورد بالملاحظة السابقة وجب الإشارة إلى أن المشرع الكويتي فيما جاء بالمواد رقم (189، 190، 193، 194، 195، 196) فإن تلك الأحكام قد جاءت متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لما تمثله ممارسة العلاقات خارج الزواج من خروج عن الأنسب العامة وتدميرها للأسرة والمجتمع وهذا ما أكدته دستور دولة الكويت في المادة رقم (9) حينما نصت على أن " الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين، والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة".

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (38) تجدر الإشارة إلى أن تبني دولة الكويت لعقوبة الإعدام ضمن المنظومة الجزائية الوطنية لدولة الكويت، إنما مصدره أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تلزم أحكام القصاص فيها بذلك، التي هي مصدر رئيسي لكافة التشريعات الوطنية الكويتية بما فيها التشريعات الجزائية.

وفي السياق ذاته، يحق القول بأن المشرع الكويتي، قد أحاط الحكم بعقوبة الإعدام وتنفيذها، بعدد وافر من الضمانات التي تحقق التأمني الإجرائي بهذا الشأن، وفيما يلي نشير إلى أبرز هذه الضمانات الإجرائية:

- إن تطبيق تلك العقوبة، يأتي دائماً نظير ما يرتكب من أكثر الجرائم خطورة على أمن وصالح واستقرار المجتمع.
- حظر تنفيذ حكم الإعدام على الحوامل، فإذا وضعت الأم وليدها حياً وجب قانوناً وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، على أن يعرض الأمر على المحكمة التي أصدرت الحكم السابق لإبدال عقوبة الإعدام بعقوبة الحبس المؤبد.
- حظر تطبيق عقوبة الإعدام بطبيعة الحال على الأشخاص فاقدو قواهم العقلية.
- حظر تطبيق عقوبة الإعدام على الحدث بل تخفيض وتطبيق عليه عقوبات بديلة طبقاً لنص المادة 15 من القانون رقم 111 لسنة 2015 بإصدار قانون الأحداث.
- أن تنفيذ عقوبة الإعدام مشروط بوجود حكم قضائي نهائي صادر عن محكمة موضوعية مختصة، بعد إجراءات قانونية عديدة، من شأنها كفل المحاكمة العادلة واليقينية للمتهمين.
- وتقريراً لحقوق المهم بهذا الشأن منح القانون للمحكوم عليه بالإعدام، الحق في التماس العفو الخاص أو تلقية منحة العفو العام، أو تخفيف الحكم ضده، أو إبدال العقوبة.
- إضافة إلى ما سبق، فإن كل حكم صادر من محكمة الجنايات، بعقوبة الإعدام، يتعين أن تحيله المحكمة من تلقاء نفسها إلى محكمة الاستئناف، على أن تكون الإحالة خلال شهر من تاريخ صدور الحكم، إذا لم يكن قد رفع عنه استئناف من جانب المحكوم عليه (م 211 إجراءات جزائية)، هذا فضلاً عن التزام النيابة العامة بعرض القضايا المحكوم فيها بالإعدام على محكمة التمييز (م 14 من ق 40 لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته)، وفي جميع الأحوال، يعلق تنفيذ عقوبة الإعدام، إلى أن يتم الفصل في إجراءات الاستئناف، أو إجراءات العفو أو تخفيف الحكم.
- ولمزيد من الحماية فإنه لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام إلا بعد تصديق حضرة صاحب السمو أمير البلاد عليه، فيودع المحكوم عليه بالإعدام، السجن، إلى حين إصدار حضرة صاحب السمو أمير البلاد قراره، سواء كان ذلك بالمصافقة على الحكم، أم بتخفيف العقوبة أو بالعفو الشامل عنها (م 217- إجراءات).
- وبعد ما سبق استقرانه، يبين أنه طالما كان التشريع الإسلامي، هو مصدر رئيسي للتشريع الوضعي داخل دولة الكويت، فإنه استنبأها لذلك، يتعين بنا التأكيد على أن عقوبة الإعدام، إنما هي في مصدر شرعيتها، تعود إلى أحكام الشرع الإسلامي، حيث تنص المادة الثانية من الدستور الكويتي على أن تدين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

وأنة يلاحظ بهذا الخصوص من النص الوارد بالمشور وقد قرر أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، إنما يحمل المشرع أصالة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك، ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ، عاجلاً أو آجلاً، بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذا رأى المشرع ذلك.

وعلى ذلك فإنه يتبين أن المشرع الكويتي يقع على عاتقه الالتزام بالأحكام الشرعية، وأنه يجوز للمشرع الكويتي استحداث أحكام تشريعية من مصادر أخرى، وذلك في الأمور التي لم يضع الفقه الإسلامي حكماً لها.

وأنا إذا ما نظرنا إلى المادة رقم 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي قررت في فقرتها الأولى بأن الحق في الحياة، حق ملازم لكل إنسان، نجد أنها قد أتت لتعزز في فقرتها الثانية، على أنه " لا يجوز، في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على أشد الجرائم خطورة وفقاً لتشريع النفاذ وقت ارتكاب الجريمة وأنه لا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة مختصة ".

وعلى ذلك، وكما سبق بيانه، فإن عقوبة الإعدام لا يحكم بها أو تطبق داخل دولة الكويت إلا على أشد الجرائم خطورة، وفقاً لإجراءات جزائية وضمانات قضائية عديدة، منها وجوب استباق تنفيذ العقوبة، صدور حكم قضائي نهائي عن محكمة وطنية مختصة، بما يتماشى كلية مع نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة رقم (42) بداية نظر الإشارة إلى صدور القانون رقم 12 لسنة 2015 بشأن قانون محكمة الأسرة بدولة الكويت، حيث نص على إنشاء محكمة في كل محافظة للنظر في كل دعاوي الأحوال الشخصية والاستعجال بها.

كما تضمن القانون ذاته في المادة الثانية منه بأن تشكل دوائر الأحوال الشخصية الكلية بمحكمة الأسرة من قاضي واحد ، وتشكل دائرة الاستئناف من ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف، وجاءت المادة رقم 14 من ذات القانون لتؤكد على أن الأحكام الصادرة عن محاكم الأسرة يجوز الاستئناف عليها علماً بأنها غير قابلة للطعن فيها بطريق التمييز، واستثناء من ذلك يجوز للنائب العام الطعن بطريق التمييز في تلك الأحكام إذا كانت تتضمن مساً بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالنظام العام والمصلحة العامة (338) من قانون الأحوال الشخصية، ولا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة بالفرقة بين الزوجين أو باعتبار المفقود ميتاً إلا بعد استنفاد طريق

الطعن بالتمييز أو بفوات ميعاد الطعن دون حصوله، وتفصل محكمة التمييز على وجه السرعة في الطعون المرفوعة إليها عن تلك الأحكام.

وبشأن حق المتقاضين في الحصول على الترجمة الشفوية في المحاكم، فتجدر الإشارة إلى نص المادة رقم (14) من القانون رقم 23 لسنة 1990 والتي نصت صراحة على أن "اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم. على أنه يجوز للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم بعد أن يحلف اليمين".

وفيما يتعلق بالمساعدة القانونية لغير القادرين، فطبقاً لنص المادة رقم (120) من القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بدولة الكويت والتي نصت على أنه "المتهم في جناية الحق في ان يوكل من يدافع عنه ، وعلى المحكمة ان تنتدب من المحامين من يقوم بهذه المهمة اذا لم يوكل المتهم احدا"، كما جاءت المادة رقم 26 من قانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم للتأكيد على هذا الأمر بأنه ينبغي على جمعية المحامين بناء على طلب لجنة المعونة القضائية أو المحكمة أن تنتدب أمام المحاكم المدنية أو الجزائية أو التجارية محامياً للدفاع عن الفقير مجاناً، وعليه فإنه لم يشترط القانون أن تنتدب المحكمة المحامي للدفاع عن الفقير في الجنايات فقط.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (43) فتأكيداً من المشرع الكويتي على كفالة العدل والمساواة بين الجميع واتساقاً مع المادة 29 من دستور دولة الكويت بأن جميع الأشخاص سواسية في الكرامة الإنسانية ومساواتهم امام القانون في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهم أن أصدر القانون رقم 109 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية، بإضافة مادة جديدة إلى القانون، ومفادها أنه لكل شخص طبيعي أو اعتباري الطعن بدعوى أصلية أمام المحكمة الدستورية في أي قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة إذا قامت لديه شبهات جدية بمخالفته لأحكام الدستور وكانت له مصلحة مباشرة في الطعن عليه.

أما فيما يتعلق بضرورة إيداع الطاعن بعدم الدستورية مبلغ 5000 دينار، فإن هذا المبلغ على سبيل الكفالة ضماناً لجدية الطاعن فإن رأت المحكمة أنه يخرج عن اختصاصها أو أنه غير مقبول شكلاً أو أنه غير جدي، قررت عدم قبوله ومصادرة الكفالة، وإذا رأت المحكمة غير ذلك حددت جلسة لنظر الطعن.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (45) فإن كان الديوان الوطني لحقوق الإنسان لم يتضمن لجنة خاصة تعنى بمسألة المرأة ، فنود التوضيح بأنه تم تشكيل لجنة حقوق الاسرة ضمن اللجان الرئيسية وهي تعنى بكافة مسائل المرأة والطفل، بيد أنه وجب التنويه إلى أن الديوان الوطني يعنى بكافة مسائل حقوق الإنسان بدولة الكويت بما فيها التمييز ضد المرأة، ووجب التنويه إلى أن المادة التاسعة من ذات القانون قد أشارت إلى أنه من حق الديوان الوطني لحقوق الإنسان تشكيل لجان أخرى بموافقة ثلثي أعضاء المجلس، مما يستتبعه أنه قد ينشأ مستقبلاً لجنة مستقلة تعنى بمسألة التمييز ضد المرأة.

كما تم تضمنت المادة السادسة من القانون رقم 67 لسنة 2015 اختصاصات الديوان التي تمثلت في متابعة تطبيق ذات الصلة بالحريات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان في الكويت، والتقدم بالاهتراحات اللازمة للجهات المعنية بشأن سلامة تطبيقها، كما أنه للديوان حق تلقي الشكاوى ورصد حالات انتهاكات حقوق الانسان، ودراستها وتقصى الحقائق بشأنها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى الجهات المعنية والتنسيق معها ومتابعتها، وإرشاد مقدمي الشكاوى إلى الاجراءات القانونية الواجبة الاتباع حيالها ومساعدتهم في اتخاذها أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (46) فإن قرار مجلس الوزراء بإنشاء لجنة شؤون المرأة على أن تتبع مجلس الوزراء وممثل فيها منسقين من كافة الجهات الحكومية مما تعد الآلية الوطنية المعنية بشؤون المرأة وتقوم اللجنة بعدة مهام واختصاصات من أهمها: -

- تنظيم الدورات التدريبية للتوعية بدور المرأة وبيان حقوقها وواجبتها.
- العمل على تمكينها من أداء دورها في التنمية الشاملة.
- تمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة.
- عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص شؤون المرأة.
- إعداد البحوث والدراسات والتقارير في النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والإنسانية المتعلقة بشؤون المرأة وقضاياها.

- إبداء وجهة النظر حول مشروعات القوانين والمراسيم والقرارات ذات الصلة التشريعية المتعلقة بشؤون المرأة والتي ترى الجهات الحكومية استطلاع رأيها فيها.
- إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف اللجنة.

وتسعى لجنة شؤون المرأة بمجلس الوزراء إلى تبني استراتيجية شاملة تشمل قطاعات عريضة ومتعددة للمرأة والأسرة والطفولة والأمومة، والاهتمام بقضايا العصر، والقضايا المتعلقة بخصوصيات وأوضاع المرأة في الكويت وتعمل اللجنة على التنسيق مع كافة الجهات الحكومية المعنية بشؤون المرأة عن طريق الأعضاء المنسقين فيها في كافة النواحي القانونية والتربوية والصحية والاجتماعية وفي جميع المجالات التي تهم بالمرأة.

وقد حرصت اللجنة أن يكون بها منسقين من أعلى المستويات الوظيفية سواء من الناحية القانونية أو التربوية أو الصحية أو الاعلامية والثقافية والاجتماعية وكذلك من وزارات الداخلية والخارجية والعدل كل في حدود اختصاصه.

وبناء على ذلك شكلت لجان فرعية لتقوم بالمهام الموكلة اليها اضافة الى شخصيات من مؤسسات المجتمع المدني، كما أن اللجنة قد عقدت اتفاقيات عن حكومة دولة الكويت مع دول ومنظمات: -

1- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المرأة بين حكومة دولة الكويت والمجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين.

2- اتفاقية تعاون بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية أنزويجان في مجال المرأة والطفل وشؤون الأسرة.

3- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وبين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

- إضافة إلى أن دولة الكويت ممثلة بلجنة شؤون المرأة قد أصبحت عضوا في لجنة المرأة في الأمم المتحدة اعتبارا من عام 2016 إلى عام 2020.

- وكذلك ساهمت مساهمة فاعلة في إعداد تقارير لجان الأمم المتحدة التعاقدية لحقوق الإنسان عن طريق ممثلها في وزارة الخارجية، من أهم هذه التقارير: -

1- تقرير الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

2- العهد المدني السياسي والعهد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3- اتفاقية حقوق الطفل.

وغير ذلك من التقارير التي تقدمها دولة الكويت تنفيذا للاتفاقيات التي انضمت لها في مجال حقوق الانسان.

وكذلك ساهمت في كثير من أعمال إدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية على سبيل المثال المساهمة في عمل موسوعة وضع المرأة في التشريعات العربية. وكذلك استضافة دولة الكويت الدورة السادسة للجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وأسفرت هذه الدورة عن عدة توصيات هامة للمرأة.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (48) تشير الى أن مسألة العلاوة التي تصرف لزيادة دخل الأسرة ترتبط بكونها مقررة لصالح رب الأسرة بغض النظر عن كونه رجل أم امرأة، والدليل على ذلك أن العلاوة يتم صرفها للمرأة العاملة في الحالة التي يكتمل لها وصف رب الأسرة، كما هو الحال في كونها مطلقة حاضنة أو متوفى عنها زوجها حاضنة أو متزوجة من غير كويتي، وهي الحالات التي يكتمل لها الوصف المشار إليه.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (52) فتجدر الإشارة إلى أن قانون الأحوال الشخصية بدولة الكويت قد منح الزوجة عدة آليات للتأكد من كفاءة الرجل وتناسب سن الزواج وملاءمته لها وذلك طبقاً لنص المادة 34 والتي نصت على أنه (يشترط في لزوم الزواج أن يكون الرجل كفئاً للمرأة وقت العقد، ويثبت حق الفسخ لكل من المرأة ووليها عند فوات الكفاءة)، كما نصت المادة 36 من ذات القانون على أنه (التناسب في السن بين الزوجين يعتبر حقاً للزوجة وحدها) كل ذلك بالإضافة إلى تطلب المشرع الكويتي أخيراً إجراء فحص طبي للمقبلين على الزواج للتثبت من خلو كلا الطرفين من موانع الزواج العضوية والنفسية.

وقد أشتراط القانون رضاء المرأة عند انعقاد الزواج، وذلك ما تضمنه قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1969 في المواد رقم (28، 29) باشتراط موافقة الولي والمولى عليها في زواج البكر، أما الثيب أو من بلغت الخمسة والعشرين فالرأي لها ولكن لا تبشر العقد بنفسها بل عن طريق وليها.

وايماناً من المشرع الكويتي بضرورة عقد الزواج لمن يبلغ السن القانونية الموجبة للزواج جاءت المادة (26) من قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1969 بأن (يمنع توثيق عقد الزواج أو

المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة، ويتم الفتي السابعة عشرة من العمر وقت التوثيق)،
والعلة من ذلك وفق الشريعة الإسلامية أن بلوغ سن الزواج هو علاقة انتهاء الصغر
وجديرًا بالذكر أن دولة الكويت لم تسجل أية حالات زواج للمرأة خلال عام 2015 لمن لم
تبلغ من العمر 15 سنة ميلادية كاملة.

- بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (54) تضمنت مستهدفات الخطة الانمائية متوسطة الأجل
للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتي تستهدف العمل على تجاوز الإشكاليات
المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على فجوة النوع الاجتماعي في كافة المجالات
الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية حيث قامت الحكومة باشتراك كافة شركاء التنمية
(القطاع الحكومي - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني) ومن ضمن تلك
المستهدفات عدد القوانين التي سيتم مراجعتها لرفع أشكال التمييز ضد المرأة وعدد الندوات
والانشطة التي سيتم تنفيذها لتوعية وتنقيف المرأة الكويتية في كافة المجالات في الدولة لتوسيع
دور مؤسسات المجتمع المدني في وضع تصوراتها في المشاريع التنموية وفي هذا السياق
أطلقت الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والامانة العامة للتخطيط والتنمية - بادرة
الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني حيث عقدت قرابة 4 اجتماعات مع ممثلي تلك
المؤسسات لإنشاء مجلس المجتمع المدني والذي سيضم في عضويته ممثلين عن جمعيات
النفع العام لإشراكهم في اتخاذ القرارات بشأن تفعيل دور تلك المؤسسات التنموية نحو تعزيز
ثقافة حقوق الإنسان من خلال البرامج والأنشطة المشتركة، ووفقا لوثيقة البرنامج الوطني
الموقعة بين حكومة دولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم دولة الكويت في التنفيذ
الوطني لجدول أعمال 2030 و اهداف التنمية المستدامة ، والتي تهدف الى كيفية تمكن دولة
الكويت تنفيذ هدفا حاسما كهدف التنمية المستدامة الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين
وتمكين النساء والفتيات ، ويشمل هذا الدعم لمركز دراسات وأبحاث المرأة، ومشروع " ورقتي "
للتحليل القانوني ودعم حاضنات التمكين الاقتصادي للمرأة بالشراكة مع وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل، بهدف وضع برنامج لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال
الإطار الذي يوفره جدول أعمال 2030 ، والهدف الخامس للتنمية المستدامة ، و لتأكيد أن
هذا البرنامج يستفيد من أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية، فقد تم الاستفادة من خبرات هيئة
الأمم المتحدة للمرأة، كونها وكالة متخصصة من الأمم المتحدة و عاملة في هذا المجال.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (55) حرصت دولة الكويت على تكريس دور المرأة في أجهزة الاعلام وتفعيله بما يساعد على الارتقاء بكرامة المرأة وكيان الأسرة وهي الخلية الأساسية لصيانة المجتمعات العربية وتمييزها الشاملة، ولكنها تشدد على ضرورة عدم ابتذال صورة المرأة في وسائل الاعلام من خلال تقديمها كوسيلة للدعاية والاعلان والانتاج والتسويق للسلع الاستهلاكية من خلال برامجها للتأكيد على رفض هذه الصورة السلبية للمرأة ونشر التوعية وتقديم الدعم عند الضرورة لحث الفتيات على عدم الانسياق وراء هذا الاعلام التجاري والممتن لكرامة المرأة والإنسان بشكل عام.

وبرغم الأيمان بتخفيف الرقابة على حرية الرأي والتعبير الا انه قابله لتشديد الرقابة على الجوانب الأخلاقية المهنية ونوعية الانتاج الاعلامي، لاسيما الاذاعي والتلفزيوني والسينمائي الذي أصبح له تأثير كبير وخطير على الرأي العام في ضوء تطور وسائل الاتصال الحديثة وتعددتها بحكم العولمة.

فقد لعب الاعلام الحكومي الكويتي دورا في محاولة الغاء الصورة النمطية الدونية للمرأة، باعتبارها شرطا أساسيا من شروط التمكين السياسي، ومحاربة الصورة الأكثر تكرارا للمرأة في الاعلام الخاص وهي صورة الأم الحنون او القاسية، الأنيقة الجميلة، أو المرأة المغلوب على أمرها، المتمردة المتحررة، والمرأة المشغولة بالخرافات والسحر والشعوذة لذا رفعت وزارة الاعلام ترخيص مسلسلات او بث كثير من المسلسلات التي تقدم تلك الصورة النمطية السيئة عن المرأة، وقدمت من خلال برامجها المختلفة دورا توعويا في تأكيد كفاءة المرأة في تحمل المسؤولية وقدرتها على المشاركة في اتخاذ وضع القرار، الأمر الذي من شأنه ان يعزز ثقة المرأة بنفسها ويمنحها فرصة لتغيير صورتها الدونية، ويساهم في جعل الرجل أكثر تقبلا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية في المجتمع الكويتي، الى جانب دعوة تلك البرامج الى تغيير المفاهيم والسلوكيات التي قد تحمل عنفا ضد المرأة.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (57) فيما يتعلق بقلق الخبراء إزاء النساء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين وأطفالهن حيث أنهم يحرمون من حماية الدولة التي تمنح بموجبه للمواطنة، نود الإفادة في هذا الخصوص بأن أبناء الكويتيات حسب المادة (3) من قانون الجنسية رقم (1959/15) يعاملون معاملة الكويتيين منذ الولادة وحتى بلوغهم سن الرشد، بعد ذلك يجوز

منحهم الجنسية بناء على عرض وزير الداخلية إذا توافرت الشروط المحددة في المادة سالفه الذكر.

● بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (62) فإن دولة الكويت ملتزمة باتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها فلا يوجد تمييز في التشريعات الوطنية بين الرجل والمرأة بل على العكس من ذلك هناك تمييز إيجابي لصالح المرأة في العديد من التشريعات، فقد شاركت المرأة في الحياة السياسية والعامة والهيئات القضائية والتشريعية والتنفيذية وفي مراكز صنع القرار. كما أن المرأة الكويتية تشارك مشاركة كاملة في الحياة السياسية وذلك منذ قيام الدولة بإصدار القانون رقم (41) لسنة 2006 الذي منح المرأة الكويتية حق الترشيح والانتخاب في مجلس الأمة، وكذلك حقها في أن تكون وزيرة وعضوه في المجلس بحكم منصبها كوزيرة. كما أصبحت المرأة الكويتية عضوا في المجلس البلدي ومجالس إدارات العديد من الشركات بل ترأست تلك المجالس كرئاسة المرأة الكويتية لمجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية (وهي شركة حكومية).

أما عن السلطة التنفيذية فقد عينت المرأة الكويتية وزيرة في أكثر من وزارة كالشؤون الاجتماعية والعمل والتخطيط والصحة والتربية إضافة إلى أنها ترأست البعثات الدبلوماسية في الخارج بشغلها وظيفة سفيره في بعض الدول وفي المنظمات الدولية المختلفة بالإضافة إلى أن المرأة الكويتية تعمل منذ فترة في السلك العسكري برتب مختلفة، وكذلك السلك القضائي كوكيلة نيابة، وكذلك في التحقيقات كمدع عام ومستشارة ووكيلة في إدارة الفتوى والتشريع حيث ترأست قطاعات الإدارة المختلفة كمحام حكومة أمام القضاء في درجاته المختلفة. إضافة إلى أن المرأة الكويتية شغلت منصب وكيلة وزارة في وزارات متعددة ومديرة جامعة وترأست لجان كثيرة في مجال الطب والهندسة والعلوم المختلفة مما منحها فرصة كبيرة في المشاركة في صنع القرار في تلك المجالات.

أما عن العقوبات التي تواجه المرأة في دولة الكويت في ممارسة حقوقها السياسية فإن الدولة تسعى دائما عن طريق مؤسساتها الوطنية المعنية بشؤون المرأة بدعم هذه الحقوق ونشر الوعي بين أفراد المجتمع عن طريق اقامة تلك المؤسسات لورش عمل وندوات تبين أهمية مشاركة المرأة إضافة إلى تعاون المجتمع المدني مع الجهات الحكومية في نشر هذا الوعي.

ولا علاقة لوجود إضراب سياسي في دول الكويت بقلة مشاركة المرأة في البرلمان وذلك لأن الكويت بلد ديمقراطي يعطي للجميع ذكرا وإناثا حق الترشح والانتخاب وفقا لقانون الانتخاب لا تمييز بينهم ويترك للشعب حق اختيار مرشحيه في المجالس النيابية. كما تشارك المرأة الكويتية في عمل الجمعيات والنقابات غير الحكومية التي تهتم بالحياة العامة، حيث يمارسن دورهن كأعضاء في مجالس إدارات تلك المؤسسات والمساهمة بوضع الخطط والبرامج التنفيذية وهناك العديد من الجمعيات المعنية بالمرأة إضافة إلى مشاركتها المتميزة في مختلف الجمعيات الخيرية من خلال عضويتها فيها أو باللجان النسائية التابعة للعديد من تلك المؤسسات وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

- جمعية ببادر السلام النسائية

- جمعية الرعاية الإسلامية

- الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة وتنمية المجتمع

- الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية

- جمعية معا للتنمية الأسرية

- نادي الفتاة الرياضي

- الجمعية الكويتية للأسرة المثالية

- جمعية الرابطة الوطنية للأمن الأسري

وتهدف تلك الجمعيات إلى رفع مستوى قدرات المرأة في شتى المجالات ودفعها وضمها مشاركتها في أنشطة المجتمع وتوعيتها بحقوقها وواجباتها وجميع القضايا التي تهمها.

- بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (69) حرصت دولة الكويت على العمل على دعم الدولة لتكوين مؤسسات المجتمع المدني وقررت المادة (43) من الدستور حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية، ووفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ومن خلال القانون رقم ١٩٦٢/٢٤ بشأن الأندية وجمعيات النفع العام ولتسهيل عملية إشهار تلك الجمعيات واختصارا للوقت تم تفويض وزارة الشؤون الاجتماعية لإشهارها دون الرجوع لمجلس الوزراء حيث، بلغ عددها ١١٧ مؤسسة مجتمع مدني كما تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني من خلال إقامة الأنشطة المختلفة داخل الدولة بل وتمكين تلك

المؤسسات من المشاركة في الأنشطة والمؤتمرات خارج الدولة على نفقة الدولة إيماناً منها بدعم وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من أجل القيام بدورها في المجتمع وتخصص في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية اعتماد لإعانة الاندية وجمعيات النفع العام، وتشجيعاً لتلك المؤسسات في القيام بأدوارها تساهم الدولة في دعم حضور هذه المؤسسات لمناقشة التقارير المقدمة من قبلها عن أوضاع حقوق الانسان في دولة الكويت للأليات الدولية المعنية بحقوق الانسان وتأتي الرقابة على مؤسسات المجتمع المدني من خلال مسئولية وزارة الشؤون الاجتماعية على الجانب المالي والاداري فيها ومن أجل التأكيد على ممارسة الجمعية لأدوارها وفقاً للنظام الأساسي لكل جمعية ودون ادني تدخل في أنشطتها.

- بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (73) فالمرأة في دولة الكويت حققت العديد من الإنجازات، وحصلت على حقوقها التي أقرها الدستور، مثل المشاركة السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوصاية على ذاتها وقيادة السيارة، وحرية الحركة والتنقل والحصول على جواز السفر، وعملت في جميع الوظائف، وهذا بحد ذاته يقوم على تغير النظرة للمرأة بصورة عملية تطبيقية، مما يعزز أن المفهوم النمطي لا يغطي واقع الحياة الثقافية في دولة الكويت.

في ضوء ما سبق لا يمكن للمناهج الدراسية أن تكتف عن المرأة وفق الصورة النمطية لأنها غير موجودة بالأساس، وإلا كانت المناهج التعليمية منفصلة عن طبيعة الحياة والثقافة في دولة الكويت، بل على العكس تماماً، نجد أن المناهج الدراسية تناولت المرأة وفق الصورة العصرية الحديثة مؤكدة على دورها سواء في العمل أو المنزل أو الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، وهذا الأمر واضح وجلي في المناهج الدراسية.

وخلال السنوات الماضية والتي تزيد عن أكثر من عقدين قامت وزارة التربية بتعديل مناهجها الدراسية بما يتواءم مع المتغيرات الحديثة، والتي منها حقوق المرأة والصورة النمطية حول دورها في المجتمع وأهمية موضوعات حقوقها، حيث شغل موضوع المرأة مساحات كبيرة في مضامين المناهج الدراسية دون استثناء كالتربية الإسلامية واللغة والعربية والمواد الاجتماعية وغيرها، والتي أخذت تؤكد على دور المرأة الإنساني والمهم في حياة المجتمع، والتأكيد على أن لها حقوق مساوية للرجل وفقاً للدين الإسلامي والقانون الكويتي.

كذلك يتم تدريس موضوعا كاملات عن حقوق المرأة في مقرر حقوق الإنسان في المرحلة الثانوية يتطرق إلى: صور من انتهاكات حقوق المرأة عبر التاريخ - أهمية حقوق المرأة - حقوق المرأة في الإسلام - حقوق المرأة في المواثيق الدولية - حقوق المرأة في الدستور الكويتي. كما يتم التأكيد من خلال تدريس موضوع حقوق المرأة على مساواتها للرجل في المواطنة وهذا سوف يعزز التالي:

- الاعتراف بإنسانيتها وتقديرها لمكانتها في المجتمع.
- أن تمتعها في هذه الحقوق تفعيل لدورها ومشاركتها في تطور الدولة.
- أن انتهاك حقوق المرأة يُعد انتهاكا لحقوق الإنسان.
- ما يتعلق بالفصل بين الجنسين فإننا نؤكد أن التربية لا تنفصل عن محيطها الثقافي والاجتماعي ، وعليه يتم الفصل بين الجنسين لتلك الاعتبارات ، مع التأكيد أن هذا رغبة المجتمع وأولياء الأمور وحتى المتخصصين في التربية وعلم النفس ، لأن ذلك حتما سيؤثر على نموهم النفسي والاجتماعي استنادا إلى المركب الثقافي ، والأهم من ذلك كله أن الحق في التعليم متوافر بشكل كبير من خلال ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع دون استثناء ، بالإضافة إلى أن هذا الفصل لم يؤثر سلبا على النمو الذهني والنفسي والاجتماعي وحتى التحصيل العلمي للمتعلمين ، ولم نلاحظ أي آثار سلبية على العملية التعليمية جراء الفصل ، بل على العكس تماما ، حيث تتم بصورة سهلة وميسرة ، عدا إنه لم تكن هناك مطالبات تُذكر حول عدم الفصل .
- ما يتعلق بتدريس موضوعات خاصة بالمرأة فهذا تمييز إيجابي، تم تخصيصه للمرأة وتدريبها بما يتفق مع إمكاناتها وقدراتها ويجعلها تضطلع بدور كبير في جميع المجالات، وهذه الدروس معظمها تتعلق بمهارات حياتية لازمة للمرأة، بالإضافة لموضوعات ذات صلة بموضوعات التربية الجنسية والصحة الإنجابية في المناهج الدراسية بصورة ضمنية وصريحة في جميع المراحل، حيث تم ذكر هذه الموضوعات على النحو الآتي:

1- التربية الجنسية تدرس موضوعاتها من خلال (التكاثر الجنسي تعريفه - أهميته، الجهاز التناسلي للرجل والمرأة، الأمراض الجنسية والمناعة، الأخلاق والآداب المرتبطة بالموضوعات الجنسية).

2- الصحة الإنجابية تدرس موضوعاتها من خلال (الإخصاب، الحمل الأغشية الجنينية - المشيمة والحبل السري، الولادة، الرضاعة، أطفال الأنبوب، المادة الوراثية، الصفات المرتبطة بالجنس، الوراثة البشرية، الهندسة الوراثية).

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (74) فيما يتعلق بفصل البنات المتزوجة عن التعليم العام، لم يكن فصلاً كما يبدو ولكنه يقوم على نقل المتعلمة من الدراسة الصباحية إلى المسائية، ومع ذلك فإننا نؤكد على أن هذا الأمر لم يتم العمل به منذ عقود، حيث أنه نتيجة للتطور الثقافي والحضاري والوعي الاجتماعي، لم تعد هناك حالات زواج لدى المتعلّمات في مدارس التعليم العام، ولم يتم تسجيل أي حالة بهذا الخصوص وبذلك فهو بحكم الموقوف أو المنتهي.

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (75) فإن مؤسسات التعليم في دولة الكويت تعد مؤسسات مستقلة بذاتها ، وطنية المضمون والاتجاه، ولا يسيطر عليها أي فكر يخالف التوجهات الديمقراطية والإنسانية، وهذا يرجع لطبيعة العمل المؤسسي والرقابي في الدولة، فهناك جهات رقابة ومتابعة سواء من قبل الحكومة أو مجلس الأمة أو جمعيات النفع العام، وهذا بالطبع يشمل جميع مؤسسات التعليم سواء العام أو العالي وإن وجدت بعض الممارسات فلا تدنو كونها ممارسات فردية لا منهجية، يتم وقفها إن ظهرت أو عُمل بها، وعليه لم تكن هناك ممارسات منهجية تقوم على فكر محافظ أو غيره يحد من حقوق المرأة أو يحجبها عنها ، إلا في ضوء بعض الممارسات الخاصة كما ذكرنا إن وجدت بالطبع .

• بالنسبة الى ما ورد في الفقرة (76) نود أن نوضح تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل في السنوات العشرين الماضية، حيث ارتفع معدل النساء الناشطات اقتصادياً من 35 في المائة، كما أن نظام سوق العمل المدمج يصدر بيانات سوق العمل كل ربع سنوية وفقاً للبيانات في 2016/12/31 وفقاً لبياناته فإن المرأة الكويتية تمثل إجمالي القوى العاملة الوطنية (55.7%) وهي نسبة مرتفعة بشكل طفيف نسبياً للربع السنوي 2016/9/30 والتي كانت (55.4%) مما يدل على تحسن ايجابي نحو دخول المرأة الكويتية لسوق العمل ونسبة أكبر من الرجل والتي تمثل في 2016/12/31 من إجمالي القوى العمل الوطنية (44.3%) وفي عام 2015 بلغت نسبة السكان النشيطين اقتصادياً إلى الأفراد 15 سنة فأكثر بالنسبة للنساء الكويتيات (39.3%) في حين بلغ نسبة الذكور الكويتيين (52.6%).

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (87) فيما يتعلق بقضايا العنف ضد المرأة وتلقي المراكز الصحية البلاغات التي نادراً ما يجري تبليغ الشرطة عنها، وعدم وجود إحصائيات بعدد تلك القضايا: -

- فقد بينت وزارة الداخلية دور إدارة الشرطة المجتمعية التي أنشأت عام 2008 والتي تعمل على تعزيز الأمن في المجتمع من خلال تحقيق الشراكة والتعاون ما بين الشرطة والمجتمع للوقاية من الجريمة ومنع وقوعها عبر وسائل وبرامج وخطط ومبادرات اجتماعية.
- كما بينت الآلية التي تعمل عليها إدارة الشرطة المجتمعية من خلال تلقي بلاغات وشكاوى العنف الأسري بكافة أنواعه عن طريق:
- حضور المبلغ نفسه.
- الخط الساخن.
- الحالات المعالجة من (مراكز الشرطة - وزارة الشؤون - وزارة الصحة - جمعيات النفع العام المختصة بقضايا المرأة)
- حيث تعمل على تقديم الدعم القانوني والنفسي للحالة المعنفة وتمكنها من اللجوء إلى القضاء وتبصيرها بحقوقها، وذلك حسب الشكاوى المقدمة.

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (89) أما فيما يتعلق باصطحاب السجينات لأطفالهن في السجن نود أن نشير إلى إن المادة (34) من القانون رقم (1962/26) بشأن تنظيم السجون تنص على أن (يبقى مع المسجونة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين، فإذا لم ترغب في بقاءه معها أو بلغ هذا السن سلم لأبيه أو لمن تختاره الأم من الأقارب فإن لم يكن للطفل أب أو أقارب يكتفونه أودع في دار الرعاية للأطفال وتيسر رؤية أمه له على الوجه الذي تبينه اللائحة الداخلية).

كما نصت المادة (13) من اللائحة الداخلية من القانون المذكور على أنه (تيسر إدارة السجن للمسجونة بناء على طلبها رؤية طفلها الذي يقل عمره عن اثنتي عشر سنة بإحضاره إلى السجن وذلك مرة كل أسبوع وتتم المقابلة في هذه الحالة في غير مكان الزيارة، ويجوز بتصريح من رئيس السجن أن تتم علىفراد ولا تمنع هذه الزيارة لأي سبب يتعلق بسلوك الأم داخل السجن وأنها تمنع لأسباب صحية ومتى جاوز الطفل السن المذكورة فتتم زيارته طبقاً للشروط العامة للزيارة).

كما نصت المادة (11) من القانون رقم (2014/22) بشأن دور الحضانة الخاصة مع مراعاة نص المادة (34) من قانون تنظيم السجون رقم (1962/26) المشار إليه (بشأن في كل سجن للنساء دار حضانة تتوفر فيه المواصلات والشروط المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون ويصدر وزير الداخلية قراراً بتنظيم كيفية رعاية الأم السجينة لحفظها الملتحق بالدار ولا يجوز حرمانها من رعاية الطفل كجزء ارتكابها مخالفة داخل السجن).

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (90) حرصاً من دولة الكويت على حل مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية، حيث قامت الدولة بإنشاء لجان وجهات مختلفة لمعالجة هذه القضية وكان آخرها الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية والتي تم إنشاؤها بالمرسوم رقم 2010/467، حيث اعتمد مجلس الوزراء الكويتي خارطة طريق المقدمة من الجهاز المركزي لمعالجة هذه القضية التي تعتمد على أسس ومبادئ أهمها العدالة والمساواة حيث كانت نتائج لمجموعة من الدراسات التي قام بها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الذي أصدر توصياته ومقترحاته العملية لهذه المشكلة بصورة جذرية وقد كانت بداية تنفيذ ذلك الخطة بصور مرسوم إنشاء الجهاز المركزي رقم 2010/467 وقد راعت فيها تحقيق الجوانب الإنسانية في التعامل مع المقيمين بصورة غير قانونية بما لا يخالف القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد وقد تزامن مع صدور مرسوم الجهاز المركزي قرار مجلس الوزراء رقم 2011/409 بشأن استكمال منح المميزات الإنسانية والمندية للمقيمين بصورة غير قانونية والتي يتم توفيرها لهم بلا صعوبات من شأنه أن يعزز المساواة في جميع الحقوق .

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (91) دستور دولة الكويت كفل كافة الحقوق لجميع المقيمين على أرض الدولة سواء الكويتيين أو غير الكويتيين وفقاً للمواد (7 ، 29 ، 30) ، ولتعزيز جهود الدولة في تحقيق البعد الإنساني والاجتماعي لهم وتوفير الحياة الكريمة لهم الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة حصة من الإجراءات لتسهيل حصولهم على العديد من الخدمات الإنسانية والمندية كحق التعليم والعلاج بالمجان واستخراج رخص قيادة واستخراج الوثائق وشهادات الميلاد والوفاة وخطود الزواج والطلاق وتوفير فرص عمل وحق التقاضي ولم يفرق بين الرجل والمرأة إطلاقاً .. والمرأة من المقيمين بصورة غير قانونية تتمتع بكافة هذه الخدمات دون تمييز .

• بالنسبة إلى ما ورد في الفقرة (92) حول قلق الخبراء إزاء اعتقال امرأة كويتية خارج مقر إقامتها بتهمة تقليد الجنس الآخر، ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن المتحولين جنسياً هم مجموعة معزولة تعاني من التمييز ومعرضة للخطر، وتواجه المضايقات والتهديدات، نود التوضيح بأن دستور دولة الكويت تضمن نصوصاً قانونية واضحة مكّنت الحرية الشخصية للأفراد في إطار القوانين المعمول بها في البلاد، وضمت المساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية وفي الحقوق والواجبات العامة.

حيث نصت المادة (7) من الدستور على أن:

" العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين "

كما نصت المادة (29) على أن " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين كما نصت المادة (30) على أن " الحرية الشخصية مكفولة،

ويتمتع المتحولون جنسياً ومغايري الهوية الجنسية بحقوق الحقوق والحريات التي كفلها الدستور ونظماتها القوانين باعتبارهم أفراداً في المجتمع دون تمييز ودون النظر إلى ما قد يشوب سلوكياتهم من شذوذ أو تصرفات قد يحرمها قانون العزاء،

- أن السلطات العامة في دولة الكويت هي المخولة قانوناً وبمقتضى سلطة التحقيق والتصرف والادعاء في الجرائم التي ترتكب على أرضها وذلك عبر جهات النيابة العامة والإدارة العامة للتحقيقات وبغض النظر عن جنسية المتهم أو جنسه أو دينه وعرقه.

ومن ثم فإن مسؤولية تطبيق القوانين وتحريك الدعاوى ضد المثليين ومزدوجي الميل الجنسي أو أي فرد في المجتمع منوطة بأجهزة الدولة المختصة قانوناً وليس لأي فرد من أفراد المجتمع أن يقوم بهذا الدور نيابة عن الدولة ولا تعرض السيادة القانونية.

وقد كفل قانون الجزاء لكل فرد في المجتمع حق التقدم بالشكاوى الجزائية إلى السلطات المختصة إذا ما تعرض للخطر أو واهم أي مضايقات أو تهديدات بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو جنسيته أو دينه أو عرقه.

- أنه من المناسب التأكيد على أن الدولة يجب عليها ألا تبدي تشجيعاً على عمليات التحول الجنسي باعتبار ذلك سلوكاً شاذاً وغير محمود لمناقشته الطريقة الإنسانية والتكوين الإنساني للإنسان، ورغم ذلك فإن الدولة لا تُلزم حتماً في توفير العلاج المناسب وتقديم خدمات الإرشاد

التربوي والنفسي لمن يرغب من تلك الفئة، باعتبارهم أفراداً في المجتمع لهم ان يتمتعوا بالرعاية الصحية المناسبة.



General Assembly

Distr.: General
6 June 2017

English only

Human Rights Council

Thirty-fifth session

6-23 June 2017

Agenda item 3

**Promotion and protection of all human rights, civil,
political, economic, social and cultural rights,
including the right to development**

Report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice on its mission to Hungary: comments by the State

Note by the Secretariat

The Secretariat has the honour to transmit to the Human Rights Council the comments by the State on the report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice on its visit to Hungary.

GE.17-09065(E)



* 1 7 0 9 0 6 5 *

Please recycle



Report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice on its mission to Hungary: comments by the State*

The Government of Hungary appreciates the work of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice and it was in the spirit of cooperation and openness that we hosted the delegation in Hungary in May 2016. When reflecting to the content of the report, it has to be emphasized that it contains both legal and political elements. Therefore, in the followings, the Government intends to highlight both the errors of fact and law as well as the differences in assessment when it comes to certain factors in the society. While we do accept the well-meant suggestions to ameliorate the situation of women in Hungary, we have to refuse certain statements and conclusions which are based on differing political positions or which are in our view not sufficiently well-grounded (such as "gender stereotyping"). It has to be emphasized that the Government of Hungary – as shown in many measures having entered into force in the past few years and mentioned in the report as well – attaches great importance to, as the Fundamental Law states, one of the most important frameworks of our coexistence, the family. Many initiatives encourage the commitment to have children and at the same time ameliorate the situation of young mothers. In our view, while there is always room for amelioration, our legal system supports these objectives as well as others significant in a democratic society, such as finding the balance between non-discrimination and the use of affirmative actions.

Errors of fact and law

The following section contains suggestions for corrections. Certain comments refer to clear errors of fact and law; others suggest a clarification of statements based on a more thorough analysis of the normative legal environment.

1. Page 3, Introduction

„...the Ministry of Foreign Affairs”

The official name of the ministry is: Ministry of Foreign Affairs **and Trade**

2./ Page 3, A. Context, paragraph 1

„During the years of transition, attention was centered on the process of privatisation and foreign investment. Women’s economic and social rights did not figure as priorities. This resulted in many women losing their jobs, a sever reduction of childcare services due to welfare cutbacks, and a decline in the real value of subsidies for families with children.”

It is true that the transition has brought many changes in the economy and in the public mindset as well but we see these changes from an other point of view, it was a former stereotype that all women should work and they could not stay at home with their children, which stereotype the current society do not want to bring back. The reduction of childcare services was due not only to welfare cutbacks but also to the fact that the majority of big state companies who maintained child-care facilities had been liquidated or privatised and so the facilities had also been stopped.

3./ Page 4, A. Constitutional Framework, paragraph 1

* Reproduced as received.

„It further states that Hungary shall promote equal opportunities and social convergence by introducing special measures, amongst them measures specifically aimed to protect families, children, women, the elderly and the disabled “

Measures aiming to protect families, children, women, etc. are not necessarily confined to measures promoting equal opportunities and/or social convergence. Article XV paragraphs (4) and (5) of the Fundamental Law do not provide for a direct link between these provisions.

*„It further states that Hungary shall promote equal opportunities and social convergence by introducing special measures **and adopt** measures specifically aimed to protect families, children, women, the elderly and the disabled “*

4./ Page 4, B. Equal Treatment and Promotion of Equal Opportunities Act, paragraph 2

„By including women as just one of a list of marginalised groups, the Act fails to provide either a stand-alone goal for elimination of discrimination against women or a goal for integrating women's right to equality within each of the marginalised groups, as required in the SDGs “

Besides the Act on Equal Treatment, in 2010 the Government at that time accepted a 'stand-alone' decree (National Strategy) providing the equal treatment and opportunities of women until 2021. This Decree is still valid. An Act of 2003 cannot be considered as a basis for SDG-s accepted in 2016.

We are convinced that equality in families cannot be realized by laws but first of all by education. This is why the school curriculum contains the education for family life.

5./ Page 5, C. National Strategy for the Promotion of Gender Equality 2010–2021, paragraph 2

„However, no further action plans have been developed since an initial 2-year action plan, which covered a range of priority areas including paid work, care work, family and political life, health and education “

The package „Gyed Extra” contains a series of real actions to improve several areas of women's life: care work, reconciliation of work and family, promotion and protection of women employment, special allocations to young mothers at universities. By a range of different measures the income of women working in low-paid jobs has been improved. Special measures provide opportunity for Roma women to remain at school and get higher education, the number of girls in higher education has been constantly growing, special programs give opportunity to talented women and girls etc.

6./ Page 5, D. Institutional framework, 1. Equal Treatment Authority (ETA)

paragraph 1

„In 2012 the ETA's budget was significantly cut resulting in a decrease in the number of experts and staff members. “

Annual budget of the Equal Treatment Authority: 2010: 207M HUF, 2011: 190M, 2012: 111M, 2013: 213M, 2014: 273M, 2015: 322M, 2016: 334M, 2017: 351M.

*„In 2012 the ETA's budget was significantly cut resulting in a decrease in the number of experts and staff members. **Later the financial situation of the Equal Treatment Authority has been stabilised and even significantly improved.** “*

paragraph 2

„Despite the data on inequality between women and men in the labour market, ETA has very few cases on discrimination against women, which mostly concern equal pay, motherhood and pregnancy.”

The footnote indicates the English webpage of ETA. However, not all decisions are translated, therefore the Hungarian version of the site (<http://www.cgyenlobanasok.hu/article/index/jogesetek#>) contains more cases also with regard to discrimination against women.

7./ Page 6, D. Institutional framework , 3. Governmental entities and mechanisms

paragraph 5

„A sub-group on women's rights was established as part of the inter-ministerial human rights working group set up in 2012, which consists of 11 sub-groups.”

to amend and add proper definitions:

Thematic Working Group Responsible for the Rights of Women was established as part of the Human Rights Roundtable set up in 2012, which consists of 11 sub-groups. The thematic working group provides an opportunity for a dialogue with civil organisations and for the approximation of government and civil views. Apart from the members, other organisations have also been invited in order to enable the participants of the meetings to discuss the same topic from several aspects.

8./ Page 7, III. Political and public life

paragraph 2

„No political parties in Hungary have been led by women.”

We would like to ask to delete/correct the sentence. There is a political party now, which has a woman leader (Bernadett Szeill). Between 1999–2010 Ibolya Dávid was the head of a right-wing political party (MDF).

It is true that the political representation is not satisfying. However it is a continuous problem since the regime change and none of the political parties could have changed it. The participation of women in the parliament was the same (10%) under the left-wing MSZP government. This political party currently has no female member in the European Parliament. The governing party has the most.

9./ Page 8, IV. Economic and social life, A. Women in the labour force

paragraph 1

„Women's labour force participation has remained one of the lowest in the EU since the transition to a free market economy after decades of state socialism, when Hungary had full employment of women.”

*„Women's labour force participation has remained **lower than** the EU **average** since the transition to a free market economy after decades of state socialism, when Hungary had full employment of women.”*

10./ Page 10, 1. Maternity leave, paternity leave, and parental leave

paragraph 2

„This is variously explained by interlocutors as resulting from the gender wage gap; the increasingly conservative tone of public rhetoric on women's proper role; and also to the commonly held view that it is in the best interest of the child to stay at home with the mother until the age of three.”

The Hungarian government aims to support women to go back to their workplaces.

The child care fee „extra“, introduced in 2014 aims to ensure that having children does not exclude individuals from the labour market, mothers with children will not be forced to decide if they want to be at home with their children or to take up employment. As of 1 January 2016 women may take up employment without restrictions when the child reaches 6 months of age without losing their eligibility for child home care allowance and child care fee. About 60,000 parents with young children were beneficiaries of these measures and 35,000 of them were employed while receiving child care fee. The Hungarian system based on employment and most of the child care benefits are connected to insurance.

11./ Page 12, 4. Childcare facilities

paragraph 3

„The Group believes that the social and economic measures to encourage mothers to stay at home for prolonged periods with their young children may contribute to women's longer term economic inactivity. The Group points out that, while encouraging part-time employment for parents of young children who want it is a positive policy, it should be recognised that part-time work may not provide either the necessary income or job prospects which many women need and made prejudice their long term career and economic prospects.“

The measures of the Hungarian government aim to give the chance to women to choose whether they would like to stay at home for a longer period with their child or to go back to their workplaces, so these measures do not contribute to women's longer term economic inactivity, in contrary to that the social and economic measures to reconcile work and family life make it easier for women to return to the labour market.

The Job Protection Action Plan intends to incentivise employers to use female labour force. Within the framework of the Job Protection Action Plan, as of 1 January 2013 employers are eligible for contribution allowance in case they employ individuals who belong to the most vulnerable groups: individuals above the age of 55 or under the age of 25, women with young children, long-term unemployed.

In the first two years of employment, the social contribution tax is 0% (instead of 22%); in the third year, a reduction of 11% is available after the payment period of child home care fee, or during the payment period of child home care allowance and child-raising support, or during the employment of the individual employed after the end of such payment periods.

The child care fee „extra“, introduced in 2014 aims to ensure that having children does not exclude individuals from the labour market and that mothers with children will not be forced to decide if they want to be at home with their children or to take up employment. As of 1 January 2016 women may take up employment without restrictions when the child reaches 6 months of age without losing their eligibility for child home care allowance and child care fee. About 60,000 parents with young children were beneficiaries of these measures and 35,000 of them were employed while receiving child home care fee.

The GYED (child care fee) Extra creates the institution of the degree holder GYED, which means that students of higher education are eligible for one year of childcare benefit.

Extension of capacities and transformation of daytime care of children

Compulsory kindergarten attendance is expected to facilitate the entry of women with children younger than 6 years of age into the labour market. As of September 2015, mandatory nursery school-age has been reduced to 3 years from 5 years.

The number of nursery and family daycare places available for children under the age of 3 has continuously increased. In the period from 2010 to 2014, the number of nursery places was increased by 20% (from 37,000 to 47,000). The government is planning to increase the

number of daycare places from 42,000 to 60,000 in the period from 2014 to 2018 and, thus, to help mothers returning to the labour market.

12./ Page 14, VI Right to health

paragraph 4

"The counselling, according to interlocutors, is explicitly designed to dissuade the women from obtaining an abortion."

We would like to ask the deletion or alteration of this sentence, as the counselling also includes offering help with adequate family planning, including contraceptive methods suited to the applicant's personal circumstances.

The content of the counselling is regulated in the Act on the Protection of Foetal Life:

9. § (1) On receiving the request for a pregnancy termination, the staff member, with due respect for the pregnant woman's dignity and feelings, and possibly in the presence of the father of the fetus, shall inform the pregnant woman or, in cases under 8(3), her guardian, with the aim of keeping the pregnancy, of the following

- a) the possibilities of financial aid and assistance in kind from public and private sources if she decides to keep the child;
- b) the existence and activities of organizations and institutions that provide moral and financial support if she decides to keep the child;
- c) the possibilities and conditions for adoption;
- d) the forms of support coming from the state, local government or society suitable to resolve the conflict situation, and offer assistance in utilizing those, and inform her at the same time of the possibility to place the child in an incubator with the intent of consenting to the child's adoption, at a public health institution meeting the requirements as stipulated by a separate legal regulation;
- e) conception, fetal development, the dangers of pregnancy termination and its effect on any later pregnancy;
- f) the need to repeatedly participate in family protection counseling on the 3rd day at the earliest after the information under points a) to e) has been provided, in case the pregnant woman maintains her intention to terminate the pregnancy.

"Furthermore, Under the Act on the Protection of Foetal Life, no physician or other health care worker may be required against his will to perform a pregnancy termination or to participate therein, except if the pregnant woman's life is endangered."

We would like to delete "furthermore" and add the following sentence:

The Act also states that state health institutions and institutions run by local governments that have an obstetrics-gynecology department shall ensure that at least one group that performs pregnancy terminations shall operate in the institution. Therefore the law in Hungary ensures that even in the case of conscientious objection of some of the health professionals' women's access to reproductive health services is not limited.

paragraph 5

„The Group believes that inadequately regulated conscientious objection may constitute a barrier for women when exercising their right to have access to reproductive and sexual health services. The jurisprudence of human rights treaty bodies states that where conscientious objection is permitted, States still have an obligation to ensure that women's

access to reproductive health services is not limited and that conscientious objection is a personal, not an institutional, practice."

We would like to ask the deletion of this paragraph or the proposed alteration. The 13th paragraph of the Act on the Protection of Foetal Life states the following:

13. § (1) A pregnancy termination may be performed only in health institutions that meet the conditions provided by law.

(2) State health institutions and institutions run by local governments that have an obstetrics-gynecology department shall ensure that at least one group that performs pregnancy terminations shall operate in the institution.

"Therefore the law in Hungary ensures that even in the case of conscientious objection of some of the health professionals' women's access to reproductive health services is not limited."

13./ Page 15, VII Violence against women

paragraph 1

"Hungary signed the Istanbul Convention in 2014. Although the Government appointed an Inter-Ministerial Committee to prepare for the ratification process, the task remains pending. The majority in parliament seems reluctant to accept the need for a fundamental change in the relevant law."

We would like to ask to delete the last sentence. While the Parliament (its committees) rejected some draft resolutions urging the ratification of the Istanbul Convention with the reasoning that the internal process is already ongoing, the parliamentary majority never denied the acceptance of the Convention. Moreover, the draft bill for ratification has been released for public consultation by the Ministry of Justice in February 2017 (available at: <http://www.kormany.hu/hu/dok?page=2&source=5&type=302#!DocumentBrowse>).

It is also worth mentioning that (as it is reflected also in the draft report) the protection of women against violence is an important goal of the Hungarian (criminal law, victim support, etc.) legislation in force, therefore there is no need for a 'fundamental change' in connection with the ratification.

paragraph 6

"Sexual violence and rape are defined in a separate provision of the new Criminal Code. Sexual violence is defined by the forced character of the act or threat against the life or bodily integrity of the victim. It also includes cases where a person is exploited and incapable of self-defence or unable to express her/his will. However, outside these cases, the new legislation did not include, within the definition of rape, sexual relations without the consent of the victim. According to the Criminology Institute, in the 1990s 90% of cases of sexual abuse were not reported. There is no more recent official data available and it was reported that Hungary has one of the lowest reporting rates for rape among 33 European countries."

We would to modify the para:

*Sexual violence and rape are defined in a separate provision of the new Criminal Code. Sexual violence is defined by the forced character of the act or threat against the life or bodily integrity of the victim. It also includes cases where a person is exploited and incapable of self-defence or unable to express her/his will. **The new legislation introduced a new criminal offence, namely sexual coercion, that does not require the perpetrator to display a violent element to force the victim into a sexual act, this means that sexual act committed with any type of coercion that does not involve qualified force or violence (e.g. sexual act committed with the abuse of a greater age difference) can be***

considered as sexual coercion. According to available official data of 2013, it was reported that Hungary has one of the lowest reporting rates for rape among 33 European countries.

paragraph 9

„Government sources confirmed that no victims of trafficking have in fact been identified except by the authorities in other countries of origin or destination.”

We ask for the modification of this para as follows:

„Government sources confirmed that no victims of trafficking have in fact been identified amongst asylum seekers except by the authorities in other countries of origin or destination.”

14./ Page 21 (VIII Conclusions and recommendations) F. (e):

(e) Develop tools for identifying victims of human trafficking to ensure proper protection;

We would like to add:

(e) „Further develop tools for identifying victims of human trafficking to ensure proper protection”.

Comments on the conclusions of the report

This section contains detailed information, comments on certain conclusions of the Report

1./ Page 3, A. Context

The report evaluates the grounds of discrimination with regard to the Equal Treatment Act claiming that Hungary fails to give women proper protection because it is not a “stand-alone goal for the elimination of discrimination” or it does not integrate women’s rights to equality within each and every marginalised group. In our point of view, the Hungarian legislative framework does not show any shortcomings in this regard: having other grounds of discrimination, i.e. other groups to be protected does not lower the level of protection of women, and the aims suggested by the report are realised through the means of interpretation.

2./ Page 5, D. Institutional framework 1. I. Equal Treatment Authority (ETA)

paragraph 2

„Although sexual harassment is prohibited in the Equal Treatment Act, the Authority has not found any employer guilty of this offense.”

In a recent case ETA found an employer guilty in harassment based on the applicant’s sex and ethnicity (multiple discrimination case). The case was closed by amicable settlement of the parties (<http://www.cgyenlobanasmod.hu/article/view/cbh-345-2016>).

3./ Page 6, 3. Governmental entities and mechanisms, paragraph 2.3

„According to the stated goal of the government and the opinion of stakeholders, the work of this Department focuses mostly on the role of women in the family, as potential mothers for a desired demographic increase.

The Council for Gender Equality, a tripartite body consisting of representatives of ministries, NGOs and independent experts, which is a consultative forum for issues of gender equality, has reportedly not been convened since 2010.”

We focus on women as potential mothers because according to the surveys 87% of women in Hungary are already mothers or future mothers.

The Human Rights Working Group is a tripartite body which meets twice a year, where NGOs with various approaches come and discuss the ongoing issues with the representatives of the government and independent experts.

4./ Page 6, 4. Parliamentary Sub-committee on Women's Dignity, paragraph 2

„Furthermore, women are merely included as one of a list of disadvantaged groups and not as a cross-cutting group which must be integrated as half or more of each of these groups. Specific measures regarding women's human rights are approached essentially from the perspective of their role in the family and as mothers.”

The Sub-committee discussed several topics as part of the agenda that did not have an approach of women as mothers, such as the security of women, single women and mothers, the impact of the media on women's situation, trainings for women, improving the participation of women in the economic system, supporting women's labor force participation, and reducing pay gap.

5./ Page 7, III. Political and public life

paragraph 5

„The low representation of women in the country's political life is also reflected in their low level of visibility in media programmes. In television and radio news programmes, women represent only 20% of those interviewing or being interviewed.”

There is a talk show especially for women called *Ridikül* in the public media. It is broadcasted in prime time (at 17h). Generally three women discuss a particular topic and in the second part of the programme a surprise male guest joins them.

The show has been aired in the afternoon broadcast since 2013. It provides interesting topics particularly for women but for men as well. It mostly deals with the everyday issues of life, for example love, raising children, nursing, family and divorce, but they are talking about birth and death, science, work and leisure time, relatives and friends, celebration and special events, so about everyday questions that might be interested for everyone.

paragraph 6

„The Group notes that the Fundamental Law provides for the adoption of special measures to promote equal opportunities and social convergence, however, proposals to introduce temporary special measures, including quotas, to increase women's representation have been repeatedly rejected in parliament.”

There were many discussions about the quotas in the Hungarian parliament, but all political parties rejected the suggestion (for example our current Prime Minister voted for the quota of the women participation). It cannot be forced to the society by avoiding the democratic system.

paragraph 7

„Nevertheless, out of 15 members of the Constitutional Court, who are appointed by parliament, there is one woman.”

Currently the Constitutional Court comprises of 3 women and 12 men (<http://alkotmanybirsag.hu/tagesk/jelenlegi-tagesk>). It should be noted that all women members were elected after 2010 (in 2011, 2014 and 2016 respectively). Before that, among the (then 11) members of the Constitutional Court there were no women (the only woman served between 1999 and 2006 as a constitutional judge, while the Constitutional

Court itself operates from 1990). We think that the report and its recommendations should take into account this significant development in the previous years.

paragraph 8, 9

„However, the Group regrets to note that some women's rights NGOs reported that they have experienced a lack of cooperation, or even communication, by state actors since 2010. These interlocutors have said that the Government focuses on cooperation only with NGOs that deal with family-related issues, to the exclusion of women's organisations which have other policy agendas. This claim is supported by academic research, which showed that Government funding of NGOs and consultations regarding policy on women's rights have been directed mainly to women's NGOs which have nationalist and conservative agendas. The Group was concerned, as also reported by the Special Rapporteur on Human Rights Defenders, that women's NGOs which have a transformative agenda and NGOs which represent LGBTI and minority interests have suffered incidents of harassment and have been marginalized and accused by senior Government representatives and politicians of having politicized and hostile agendas. Indeed in 2013, a communication campaign was launched in the media targeting 13 NGOs which received grants from the EEA Norwegian NGO Fund, including the four major women's transformative human rights NGOs, and reportedly blacklisted by the Government. These organisations also faced a financial audit as grantees of the EEA Norwegian NGO Fund.

The Group firmly believes that in the elimination of discrimination against women and their empowerment, women's civil society organisations must play an essential role, embracing the various aspects of women's lives, including both service and welfare objectives as well as transformative political and economic agendas. Women's autonomous civil society organizations are crucial to women's participation in public and political life. These organizations play a critical role including in filling gaps in certain areas where the State is absent and should enjoy cooperation and support from the Government.”

The Ministry of State for Family and Youth Affairs was established in 2014 and an independent department was created to deal with women's policy. In 2012 a Working Group on Human Rights was set up in Budapest and a Thematic Working Group Responsible for Women's Rights started to function. It aims to monitor the enforcement of women's fundamental human rights in Hungary, particularly in the field of employment, education, health care and partnership. It involves all the NGOs dealing with women issues (conservative and liberal NGOs as well). There are several tenders to support women's economic empowerment and it is also available for liberal NGOs.

The department of women's policy has a cooperation agreement with „Women in science” organization and „Association for Women's Career Development in Hungary”. These organizations do not have a conservative approach and they are established for women's empowerment and participation in science and business spheres.

<http://mekatal.hu>

<http://www.womenincareer.org/>

6./ Page 10, 1. Maternity leave, paternity leave, and parental leave

paragraph 1

„The 2012 Labour Code provides for maternity leave for twenty-four weeks and paternity leave for five days. The Group recommends that, beyond the minimum mandatory leave of 14 weeks for women, in line with ILO Conventions and EU directive 92/85, the choice of whether the remainder of the 24 week leave under the Hungarian legislation is taken by the mother or the father should be left to the decision of the parents. Women cannot have equal

opportunity if the law prevents them from sharing the burden of care for the young and the old in the family with men."

The Hungarian legislation provides opportunity for men to go on a parental leave, after 24 weeks (that can only be taken by the mother) men are eligible for child care fee, so they can stay at home with their child for a period of maximum 2 and a half years. We are convinced that for the child it is the best to spend the first couple of weeks with the mother because of the breastfeeding.

paragraph 6

"The Labour Code provides that a woman's contract cannot be terminated during pregnancy, maternity leave or leave of absence taken without pay to care for a child. A pregnant employee may invoke the protection against termination of contract only if she gave notice to her employer of her pregnancy before the disclosure of the termination. In 2014, the Constitutional Court ruled that this may violate the employee's right to privacy and human dignity and that the employee is protected against termination even in the absence of prior notice."

Constitutional Court decision no. 17/2014 (V. 30.) AB annulled the restriction 'before the disclosure of termination'. Therefore the Labour Code currently in force allows the employees to invoke the protection even after receiving notice of the termination.

The Labour Code provides that a woman's contract cannot be terminated during pregnancy, maternity leave or leave of absence taken without pay to care for a child. A pregnant employee was entitled to invoke the protection against termination of contract only if she gave notice to her employer of her pregnancy before the disclosure of the termination. However, in 2014, the Constitutional Court ruled that this may violate the employee's right to privacy and human dignity and annulled the mentioned condition. From then the employee is protected against termination even in the absence of prior notice.

7./ Page 13, D. Education

paragraph 5

"Romani women have a much lower education level. Only 5.8% of Romani women have vocational qualifications, in contrast to 17.5% among Romani men according to the National Social Inclusion Strategy (2011-2020). Romani women have a lower education level than non-Roma women, even though the number of Roma women with upper secondary education has increased 40. The segregation of Roma children in schools which are of an inferior standard or in schools for pupils with learning disabilities is a discriminatory practice."

Roma women could be considered multiply disadvantaged even within the Roma community. A key factor of their disadvantage is their underprivileged situation in the labour market caused by their under education. Therefore, the Hungarian Government is determined to support the Roma girls' prospects in the field of education and labour market with structural instruments from the earliest ages. The aim of the 'Bari shej' project which is financed by the European Union is to decrease the dropout of disadvantaged primary school students and high school students aged 10-18 who are primarily Roma girls. Also, this project is intended to increase the chances of these disadvantaged students in further education with the assistance of decreasing and terminating the obstacles towards the accessibility to education. Further activities are fostering the learning motivation and educational achievements of these disadvantaged girls. Moreover, strengthening the positive attitude of their families towards education, postponing the foundation of families and having children, improving their health status and decreasing the probabilities of victimization are key factors. Another key element is providing the possibility for acquiring

the instruments of individual decision making of this target group. Therefore, it assists them to gain and develop competences in the field of labour market.

„The chance is increasing“ is the title of a program with an allocation of 7.5 billion HUF which will start in April 2017 to foster the education and employment of two thousand Romani women. In the first part of the program social caretakers, nurses and social assistants will be trained in social, child welfare, child protection and educational institutions. As the second component of the program the state, church organizations, foundations can get support for the employment of Romani women. The tender is open until April 2017.

The ‘Christian Roma Students’ Scholarly Circle’ is functioning from 2011. This network fosters to build a mutual future in order to train the Roma intellectuals. Currently 235 students participate in the program. Among them there are several Roma women. There are 8 students’ scholarly circles of this kind. 5 of them are maintained by religious organizations and the other 3 belong to higher educational institutions.

“The segregation of Roma children in schools which are of an inferior standard or in schools for pupils with learning disabilities is a discriminatory practice.”

Indication of the source of statement is recommended.

8./ Page 13, V Gender stereotypes in the society

paragraph 1

„The Group noted that women’s participation in all spheres of the society was shadowed by a stereotypical and patronizing approach to women, which pervades attitudes and speeches. There is a high prevalence of gender stereotypes portraying women solely in the role of mothers and caregivers and disparaging them as political actors, which greatly impact on their right to equality and undermining their empowerment. Some interlocutors referred to women as “the weaker sex”

After the socialism there was a huge change in the public mindset and learning from the mistakes of the previous regime (which was a totalitarian system) a traditional family model evolved. In the previous years there has been an organic development in the current generation and the point of views of the youngsters show a different approach, therefore we can expect a further improvement in the future because of this natural process regarding gender stereotypes.

9./ Page 14, VI Right to health

paragraph 3

„Women face barriers to access contraception and abortion services. The State does not subsidize any contraceptive method. The Group was informed by interlocutors that emergency contraception is only available upon prescription which is contrary to the decision of the European Commission in January 2015 requiring member states to allow the sale of the emergency pill over-the-counter, which is essential for ensuring availability, especially for economically disadvantaged women or adolescent girls.”

According to the professional point of view of Hungarian doctors, it has a huge importance that emergency contraception is only available upon prescription because it can have serious consequences having access to it without prescription. Unfortunately emergency contraception has many side effects and it is important for women to get the adequate medical care and advice after using it. There has been fatal outcome of the usage of emergency contraception, so we cannot risk the lives of women with enabling them to get it without prescription. We do believe that our regulation is protecting the health of women.

Comparing the Hungarian regulation with other countries in Europe we have a permissive regulation.

If it would be true that women face barriers to access abortion in Hungary, then the statistics would not be as stated in this document that 1 out of 3 pregnancies end up with an abortion.

10./ Page 17, VIII Conclusions and recommendations

paragraph 2

„It stresses that the formulation of family should be interpreted as including the diversity of families, recognized under international human rights law, and that it should never be used to undermine women's reproductive rights.”

The Hungarian legal system ensures extended legal protection for family relationships in a broader sense. The Fundamental Law does not exclude the legal protection of such family relationships. These relationships gain broad legal protection based on the right to human dignity and on the best interests of the child, in accordance with the case-law of the Constitutional Court and Hungary's international commitments. In Hungary's interpretation the conclusion concerned does not prevent Hungary to maintain its constitutional concept of marriage as a union between a woman and a man, neither does it require to deter from its preferences in applying preferable conditions for marriages and the commitment to have children.

paragraph 5

„However, the Government has, despite its recognition of the economic need for women to work, based this policy on the idealisation of women's role as stay-at-home mothers, thus creating an irreconcilable dilemma for women.”

We refuse the conclusion that the Government's policy is based on "the idealisation of women's role as stay-at-home mothers". Hungary has introduced in the past few years the very measures encouraging young mothers to re-enter the job market or re-take their original jobs, in the form of financial support both for the mothers as well as the employers.

Recommendation A. (a)

„(a) Give high visibility and dedicated attention to women's rights through constructing a coherent institutional architecture which includes a high-level well-resourced mechanism whose mandate will be dedicated to the advancement and empowerment of women as a stand-alone goal.”

Hungary is committed to maintain its current legal and institutional system as regards the protection of human rights, including the prohibition of unlawful discrimination. Since discrimination cases are often interconnected with other human rights violations and/or discrimination based on other ground(s) than sex, the human rights bodies shall have a broad mandate in order to reflect every aspects of the case. In our opinion this approach does not in any way contradict a gender-sensitive functioning of these bodies or the eventual establishment of other kind of organizations that may provide useful assistance to women.

Recommendation B. (a)

(a) Introduce special measures, as provided in the Fundamental Law, to increase the representation of women in the country's political life and in senior positions in the public administration including the foreign service;

In line with Article XV paragraph (2) of the Fundamental Law, which guarantees the fundamental rights to everyone without discrimination based on inter alia sex, Article

XXIII Paragraph (1) of the Fundamental Law ensures all adult Hungarian citizens to stand as candidates in parliamentary elections, on local ballots for the election of council members and mayors, and in elections to the European Parliament. Paragraph (8) of the same Article contains the general right of all Hungarian citizens to hold public office according to their aptitude, education and professional competence. The Hungarian legal system ensures women's participation in political life, and – in accordance with the spirit and wording of the Fundamental Law – Hungary will keep on maintaining this situation.

Recommendation C. (c)

“(c) Impose on employers the obligation to pay equal pay through the use of various means, including by objective job evaluation with participation by stakeholders and social partners, and by desegregation of professions, as per ILO recommendations.”

Recognizing the importance of practical measures in order to achieve equal pay it is worth to mention that the Hungarian legal system provides for a stable and strong framework for equality in this sphere. The obligation for equal pay can be derived from the general equality clause of the Fundamental Law in Article XV paragraph (1), moreover, the Equal Treatment Act, in line with the corresponding EU directives, explicitly prohibits any discrimination with regard to remuneration.

Recommendation C. (h)

“(h) Improve the remedies for discrimination in employment for instance by giving the ETA the power to issue enforcement orders against the employer and to award exemplary damages.”

Hungary has an extensive institutional framework for the enforcement of the prohibition of discrimination. The Equal Treatment Authority (ETA) is a central actor, but not the only organ responsible for the promotion of equality and for the sanctioning of unlawful behaviour in this field. Restitution and/or compensation in case of violation of the equal treatment can be claimed before courts instead of or even after the ETA's proceedings. Courts are able to award non-pecuniary damages which may have a dissuasive character.

Recommendation F. (f):

“(f) Ensure the protection of the human rights of women and girls who seek to pass Hungary borders.”

Hungary is committed to ensure the rights of victims of gender based violence in the asylum procedure. Hungary ensures the separation of men and women - except married couples - in detention, and social workers are committed to prevent rape and sexual exploitation in transit zones. The authorities appoint same-sex case officers in order to help victims of rape and sexual harassment.